Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 2, 2024

Deanship of Scientific Research

Gender-Based Violence Patterns: A Study Applied on the Female Survivors Residing in "Dar Al Wefaq Al-Osari"

Iman Salim Ayoub "Ali Hussein" [1*], Lubna Judah Akroush [2]

[1] Social Worker, Social Workers Association, Amman, Jordan.

[2]Department of Social Work, School of Arts, the University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 12/9/2022
Revised: 8/2/2023
Accepted: 13/4/2023
Published: 30/3/2024

* *Corresponding author:*
Eman.alihussein@yahoo.com

Citation: Ali Hussein, I. S. A., & Akroush , L. J. (2024). Gender-Based Violence Patterns: A Study Applied on the Female Survivors Residing in "Dar Al Wefaq Al-Osari". *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(2), 104–119.
https://doi.org/10.35516/hum.v51i2.1899

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objective: This study aims to identify patterns of gender-based violence, including patterns of social, psychological, physical, economic, health, sexual, and legal violence

Methods: The study adopted the qualitative approach, designing a model for semi-structured individual interviews. In-depth interviews were conducted with all the survivors who turned to the Dar Al Wefaq Al-Osari in Amman and Irbid branches between 26/07/2020 and 11/10/2020, totaling 18 survivors. The interview form included questions about survivors' primary data, as well as questions aimed at identifying patterns of violence committed against survivors.

Results: The study concluded that the survivors suffer from various forms of violence, including psychological, social, and economic. More than half of the survivors are aged between (14-23) years, and half of them have got primary education only. The study also found that psychological violence is the most common type of gender-based violence among survivors, as the number of survivors who were exposed to psychological violence reached (18). The types of this violence were insults, cursing, ridicule, and mockery followed by physical violence, as the number of those who were subjected to physical violence reached (7) survivors. The forms of this violence were bruising, contusions, fractures, and serious injuries. The last type of violence is legal violence, as (1) survivor only was exposed to legal violence.

Conclusions: To address these issues, the study recommends implementing programs to raise women's awareness of their social and legal rights, encouraging women to seek help from social support centers when confronted with violence, and providing more support programs for survivors to help them overcome the aftermath of such violence.

Keywords: Gender-based violence, female survivors, Dar Al Wefaq Al Osari, Jordan.

أنماط العنف المبني على النوع الاجتماعي: دراسة مطبقة على الناجيات المقيمات في دار الوفاق الأسري

إيمان سليم أيوب "علي حسين" [1]، لبنى جودة عكروش [2]

[1] أخصائية اجتماعية، جمعية الأخصائيين الاجتماعيين، عمان، الأردن.

[2] قسم العمل الاجتماعي، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى تعرُّف أنماط العنف المبني على النوع الاجتماعي؛ حيث شملت أنماط العنف الاجتماعي، والنفسي، والجسدي، والاقتصادي، والصحي، والجنسي، والقانوني.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج النوعي؛ حيث صُمِّمَ نموذج للمقابلة الفردية شبه المقننة، وأُجريت مقابلات متعمقة مع جميع الناجيات اللواتي التجأن إلى دار الوفاق الاسري بفرعيه عمان وإربد خلال الفترة ما بين 26\07\2020 و11\10\2020 والبالغ عددهن (18 ناجية). وقد اشتمل نموذج المقابلة أسئلة عن البيانات الأولية للناجيات، إضافة إلى أسئلة هدفت إلى تعرُّف أنماط العنف الواقع عليهن.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الناجيات يعانين من أنماط العنف المختلفة منها النفسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وقد بينت النتائج أن أكثر من نصف الناجيات تراوحت أعمارهن ما بين (14-23) سنة، وأنّ نصفهن حصلن على تعليم أساسي فقط. كما توصلت الدراسة إلى أنّ العنف النفسي هو أكثر أنواع العنف المبني على النّوع الاجتماعي شيوعًا بين الناجيات؛ حيث إنّ جميع الناجيات تعرضن إلى عنف نفسي، وكانت أشكال هذا العنف بالسب والشتم، والسخرية والاستهزاء. تلاه العنف الجسدي (7 ناجيات)، وقد كانت أشكال هذا العنف رضوض وكدمات، وكسور، وجروح خطيرة. أمّا أقل أنواع العنف فقد كان العنف القانوني (ناجية واحدة).

الخلاصة: توصي الدراسة بضرورة توعية النساء بحقوقهن الاجتماعية والقانونية، وتشجيعهن على اللجوء إلى مراكز الدعم الاجتماعي عند التعرض للعنف، وأيضًا ضرورة إجراء المزيد من برامج الدعم للنساء اللواتي تعرضن للعنف لمساعدتهن على تجاوز هذا العنف.

الكلمات الدالة: العنف، النوع الاجتماعي، الناجيات، دار الوفاق الأسري.

مقدمة

إنّ ظاهرة العنف ضد المرأة هي مشكلة اجتماعية نفسية عالمية توجد في جميع المجتمعات باختلاف قوانينها وثقافاتها، فهي غير مقتصرة على شريحة أو طبقة معينة، بل تشمل جميع شرائح وطبقات المجتمع، سواء كان هذا المجتمع مستقرًا سياسيًا أم لا، فهي تعد انتهاكًا لكرامة المرأة وحقوقها الانسانية لما لها من آثارًا متعددة عليها، منها ما هو جسدي، نفسي، اقتصادي، واجتماعي، كما لها انعكاسات سلبية على المرأة نفسها وعلى أسرتها ومحيطها، وهكذاتؤثر سلباً في استقرار المجتمع ونموه.

كما ترتبط هذه الظاهرة بالخلفية الثقافية والاجتماعية في المجتمع الذي تعيش فيه، ففي المجتمعات العربية عامة والمجتمع الأردني على نحو على نحو خاص نجد ان ظاهرة العنف ضد المرأة متأصلة في الثقافة، فهي تشجع عليها وترى أنها الطريقة الأنسب لحل المشكلات بدلًا من الحوار والتفاهم، وتتميز هذه المجتمعات أيضًا بضعف الجانب القانوني والتشريعي الذي يحد من العنف ويجرمه ويعاقب مرتكبيه. وعليه،ارتفعت نسبة التمييز بين الجنسين ووضعت المرأة في مكانة ادنى من الرجل في كافة المجالات، لذا كلما كانت الاتجاهات الاجتماعية ترى العنف مقبولًا، كلما زادت تبعاته السلبية على المدى القريب والبعيد على المرأة نفسها وعلى المجتمع ككل.

وفي استجابة الأردن للاتفاقيات الدولية، طوّر العديد من المؤسسات والبرامج ذات العلاقة، الأمر الذي من شأنه أن يوجد معايير إضافية لحماية النساء من العنف وضمان حصولهن على حقوقهن، كما أنشأ العديد من الدور الايوائية، التي توفر الخدمات المتكاملة واللازمة لحماية ورعاية ضحايا العنف باختلاف انواعه، من خلال تقديم خدمات المأوى والخدمات الاجتماعية، النفسية، الطبية، القانونية والقضائية، فعندما تواجه المرأة العنف على نحو على نحو مستمر وتتفاقم تبعاته وتصبح المرأة تعاني من اثاره السلبية، تضطر في النهاية إلى اللجوء لأحد هذه الدور لحمايتها ورعايتها وتقديم المساعدة لها من أجل إيجاد حلول لمشكلتها.

ظهر مفهوم النّوع الاجتماعي في ثمانينات القرن الماضي في الدّراسات الاجتماعية، من خلال دراسة الواقع بمختلف مستوياته الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، وتحليل تفاعل العلاقات والأدوار لكل من الرجل والمرأة، فقابل هذا المفهوم مفهوم الجنس الذي يرتبط بالصفات البيولوجية المحددة لجنس الفرد ذكر أو انثى، التي لا يمكن أن تتغير حتى واذا تغيرت الثقافات أو تغير الزمان والمكان، بينما يختلف عنه النّوع الاجتماعي لأنه يعنى بالأدوار الاجتماعية، وهو قابل للتغيير حسب المكان والزمان، وقد فرّق علم الاجتماع بين الجنس البيولوجي والنّوع (الجندر)؛ فالجنس: يعني الاختلاف البيولوجي بين الذكر والانثى، يتضح من خلال الاختلاف في الأعضاء التناسلية والفرق الذي يرتبط بوظائف إعادة الإنتاج، أما الجندر: هو مسألة ثقافية؛ فهو يرجع إلى التصنيف الاجتماعي بين المذكر والمؤنث. (Hurting and kail and rouch, 2002) فما تقوم به النساء في مجتمع ما قد يقوم به الرجال في مجتمع آخر، فالقضايا التي يُعنى بها مفهوم النّوع الاجتماعي لا تهتم بالمرأة فقط؛ بل تهتم أيضًا بالرجل، من حيث أدوارهما الاجتماعية والعلاقة بينهما، ويرتكز على مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة، والعدالة وتكافؤ الفرص، والتمكين وتكامل الأدوار. (مناد، 2019)

إنّ الأدوار حسب النّوع الاجتماعي تعني الدور المتوقع أن يؤديه الرجل أو المرأة في المجتمع، وقد وزع المجتمع أدوارًا ومسؤوليات على الرجل والمرأة وفق ما يرتئيه مناسبًا له أو لها، فغالبًا ما يُفترض بالرجل أن يكسب رزقه ليعيل عائلته، بينما تدير المرأة شؤون المنزل وترعى الأولاد، وتعدُّ التنشئة الاجتماعية هي المسؤولة عن تحديد الأدوار الاجتماعية المختلفة للجنسين، من خلال تلقينها سواء على نحو على نحو ضمني أو معلن، حيث إن لكل ثقافة أيديولوجية مختلفة تخص النّوع الاجتماعي، هي المسؤولة عن تحديد أدوار وسلوكات الرجال والنساء، كما تقوم بتقسيم الحقوق والمسؤوليات والموارد لكل منهما. (مناد، 2019) فيتعلم الذكور والاناث منذ الصغر الأدوار الاجتماعية الخاصة بهم، وكيفية التصرف تبعًا لتوقعات ثقافة المجتمع الذي يعيشون فيه، وهكذا تُحدد نظرة كل فرد لنفسه وادراكه وطريقة رؤيته للأمور.

مشكلة الدراسة

لقد لوحظ في الفترة الأخيرة ان ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الأردني آخذة في الازدياد على الرغم كافة الجهود المبذولة للوقاية منها، فقد بينت الإحصائية الأخيرة لوزارة التنمية الاجتماعية تنامي هذه الظاهرة في المجتمع، حيث بيّن التقرير السنوي لوزارة التنمية الاجتماعية لعام (2018) أن هنالك (13.416) حالة سجلت كحالات اعتداء وعنف، ومن بين النساء اللواتي لجأن إلى طلب المساعدة هناك (1814) حالة اهمال، و(3847) حالة عنف جسدي، و(654) حالة عنف نفسي، وأخيرًا (393) حالة عنف جنسي، كما بين التقرير أنّ العنف الجسدي هو الأكثر انتشارًا والعنف الجنسي هو الأقل فالعنف ضد المرأة يأخذ صورة التدريج من حيث القوة فيبدأ بالإهمال، ثم العنف النفسي فيكون بالسب وتوجيه الشتائم، ثم العنف الجسدي الذي يكون بالصفع والركل، ثم تصل إلى أقصى درجاته إلى القتل، وتشمل أنماط العنف الواقع على الناجيات من قضايا العنف المبني على النّوع الاجتماعي، فقد ذكرت (وزارة التنمية الاجتماعية، 2018) ان دار الوفاق الاسري التابعة للوزارة قد تعاملت مع (5330) حالة عنف اسري في عام (2016)، و(5617) حالة في عام (2017)، و(6708) حالة عام (2018)، وتزايد عدد الحالات يدل على تزايد الظاهرة وانتشارها مما يستدعي جهود وقائية اضافية للحد منها.

وعلى الرغم من ازدياد وعي المرأة ومعرفتها بحقوقها وواجباتها، ووجود العديد من برامج التوعية التي تقوم بها كل الجهات المعنية بالعنف ضد المرأة وتعديل التشريعات والقوانين وإيجاد دور ايوائية تقوم بمساندة ودعم المرأة، لا تزال حالات العنف في تزايد، لذا لا بد من معرفة جوانب القصور وإيجاد حلول فاعلة لها، سواء في ما يتعلق بالمؤسسات العاملة في هذا المجال والبرامج التي تقدمها، لذا ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي:: ما أنماط العنف المبني على النوع الاجتماعي: دراسة مطبقة على الناجيات المقيمات في دار الوفاق الاسري؟

أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة بأهمية المرأة باعتبارها نصف المجتمع، وتعدُّ من الفئات المستضعفة التي يتم استغلالها والاعتداء عليها، فهذه الدراسة تبحث في أنماط العنف الذي تتعرض له المرأة المعنفة الذي يعدُّ اعتداءَ على كرامتها وحقوقها، وتكريسًاا لهيمنة الرجل عليها، الذي يؤدي في النهاية إلى سوء تواصلها مع محيطها وانعزالها بالإضافة إلى سوء تكيفها مع ذاتها ومع مجتمعها، لذا تكتسب هذه الدراسة اهميتها النظرية في زيادة الوعي والوصول إلى فهم أعمق لأنماط العنف الذي تواجهه المرأة المستضافة داخل دار الوفاق الأسري، حيث أن النظر إلى أنماط العنف من زاوية المرأة المعنفة يساعدنا على الوصول إلى حلول فاعلة لمساعدة المرأة على حل مشكلاتها واعادة دمجها وتكيفها مع مجتمعها.

أهداف الدراسة وأسئلتها

تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف " انماط العنف المبني على النوع الاجتماعي: دراسة مطبقة على الناجيات المقيمات في دار الوفاق الاسري " وستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما العنف الاجتماعي الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟
2. ما العنف النفسي الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟
3. ما العنف الجسدي الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟
4. ما العنف الاقتصادي الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟
5. ما العنف الصحي الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟
6. ما العنف الجنسي الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟
7. ما العنف القانوني الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري؟

مصطلحات الدراسة

عرف صندوق الأمم المتحدة للسكان (2012) النّوع الاجتماعي (Gender) على أنّهُ يشير إلى الفوارق الاجتماعية المكتسبة بين الذكور والإناث التي على الرغم من جذورها العميقة في كل ثقافة إلا انها قابلة للتغيير مع مرور الوقت، فهي تختلف من ثقافة إلى أخرى، وتحدد ما للذكور والاناث من أدوار ومسؤوليات وفرص وامتيازات وتوقعات وقيود في كل ثقافة.

ويعرف معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية العنف (Violence) على أنّهُ: "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف قد يكون فردًاا، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية، أو دولة، بهدف استغلال طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، بهدف احداث أضرارًاا مادية، أو معنوية، أو نفسية لفرد، أو جماعة، أو طبقة اجتماعية، أو دولة." (حامد، 2011).

أما العنف المبني على النّوع الاجتماعي (Gender-Based Violence): هو مصطلح عام يشمل أي عمل مؤذ يرتكب رغمًاا عن إرادة المرء، ويقوم على التمييز الاجتماعي بين الذكور والاناث، ويشمل الأفعال التي تتضمن أعمالًا تتسبب بالأذى، أو المعاناة الجسدية، أو الجنسية، أو النفسية، أو التهديد بارتكاب مثل هذه الاعمال، أو إكراه الطرف الآخر عليها، أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية، ويمكن أن تمارس هذه الأفعال بالسر أو بالعلن. (Global protection cluster, 2015).

الناجية (Survivor): مصطلح يشير إلى النساء والفتيات اللاتي تعرضن أو يتعرضن للعنف القائم على النّوع الاجتماعي، ويمكن استخدام مصطلحي "الضحية" و"الناجية" بالتبادل، فمصطلح "الضحية" غالبًاا ما يستخدم في القطاعين القانوني والطبي، أما "الناجية" يستخدم في قطاعي الدعم النفسي والاجتماعي لأنه يوحي بالقدرة على الصمود. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2012)

دار الوفاق الأسري: هو مركز الخدمات المتكاملة لضحايا العنف الأسري، يتيح لضحايا العنف الأسري وأسرهم الالتقاء بفريق مؤهل متعدد التخصصات من الجهات مقدمة الخدمة ذات العلاقة لمساعدة ضحايا العنف الأسري ومرتكبي العنف في آن واحد على كسر حلقة العنف الأسري وبناء علاقات اسرية سليمة لتحقيق الترابط والأمن الأسري. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2011)

وتعمل دار الوفاق الأسري على تقديم خدمة الرعاية الايوائية لحالات العنف الأسري/ العنف المبني على النّوع الاجتماعي وهي بهذه الصفة تعنى بخدمة حالات العنف الأسري التي لا يتوفر لها مكان إقامة آمن لظرف من الظروف من خلال توفير بيئة آمنة فعّالة من حيث الراحة الجسدية، والنفسية، والانفعالية، تتوافر فيها كافة المستلزمات ويتم تقديم خدمات التمكين والتأهيل وإعادة الدمج، بالتنسيق والتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، لتمكين الاسرة من حل مشاكلها من خلال تعزيز قيم الحوار بين افرادها وإكسابهم مهارات التعامل السليم ضمن إطار الحياة الأسرية. (وزارة التنمية الاجتماعية، 2011)

التعريف الاجرائي للعنف ضد المرأة (Violence Against Woman): هو أي عمل مؤذٍ أو مهين بقصد الحاق الضرر بالمرأة لأنها امرأة، الذي يتم ارتكابه بدرجات ووسائل مختلفة يبدأ باللفظ وقد ينتهي بالقتل، وتختلف اشكاله باختلاف السياق الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، والثقافي، الذي تعيش فيه المرأة، ويترتب عليه آثار مختلفة منها الجسدية والنفسية ويسبب معاناة لها، ويكون انتهاكًا لكرامتها وحقوقها الإنسانية وتقليل من شأنها واحترامها لذاتها.

الدراسات السابقة

اجريت العديد من الدراسات المتعلقة بالمشاكل التي تواجه المرأة المعنفة على اختلاف أنواعها، حيث تعدُّ الدراسات الخاصة بالعنف ضد المرأة من الدراسات الحديثة نسبيًا، فقد نالت اهتمام الحقوقيين والباحثين الاجتماعيين، فأصبح هنالك العديد من الدراسات في العديد من المجالات سواء كانت دراسات في العنف الاجتماعي أو النفسي أو الاقتصادي منها:

أجرت الطاهر (2006) دراسة هدفت الى تعرُّف مظاهر العنف ضد الزوجات المعنفات وأساليب التعامل التي تستخدمها الزوجات المعنفات في مواجهة العنف ومدى اختلافها تبعا لمتغيري التعليم والعمل، كما هدفت إلى تعرُّف سمات الشخصية وتقدير الذات التي تميز النساء المعنفات مقارنة بالنساء غير المعنفات، وقد تكونت عينة الدراسة من (132) زوجة منهن (112) زوجة معنفة و (20) زوجة غير معنفة، تم اختيارهن بطريقة قصدية، وقد تم استخدام وتطبيق الاستبانات والمقابلات، حيث تم التحقق من صدق وثبات هذه الأدوات بالطريقة المناسبة تم تطبيق هذه المقاييس والاستبانات من خلال المقابلة الشخصية لكل حالة، وتم تحليل البيانات إحصائيًا باستخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:: أن أكثر مظاهر العنف انتشارا ضد الزوجات هي العنف النفسي، كما توصلت إلى أنّ العنف يترك العديد من الآثار على المرأة منها: تشوهات جسمانية، وآثار للحروق وللجروح، وهزال وضعف عام في بنية الجسم، بالإضافة الى عاهات في المناطق الجنسية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر سمات الشخصية التي تميزت بها النساء المعنفات من غير المعنفات هي سمة السيطرة وتحمل المسؤولية، وإن أكثر استراتيجيات التعامل التي تستخدمها النساء المعنفات هي: الاسترخاء، الدعم الاجتماعي ثم لوم الذات ثم استخدام وسائل الدفاع والدعم الديني، وكشف الذات للآخرين وكانت أخراها إعادة البناء المعرفي، و حل المشكلات.

أجرى المجالي (2011) دراسة هدفت الى تعرُّف العوامل المؤدية للعنف نحو المرأة، ولتحقيق أهدافها والاجابة عن اسئلتها تم تصميم استبانة وتوزيعها على (280) امرأة من العاملات في القطاع الحكومي، واظهرت النتائج ان العامل الاجتماعي يعد من اهم عوامل العنف الموجه نحو المرأة العاملة، وتبين ان من اهم الأسباب الاجتماعية هو سعي الرجال الى السيطرة وذلك بهدف المحافظة على مكانتهم في الاسرة وسيادة المفاهيم التقليدية حول دور المرأة كأم وزوجة بالإضافة الى تدخل الآخرين في شؤون الأسرة وتأثيرهم على أفرادها، والتفريق بين الذكور والاناث في المعاملة، يليه العامل الاقتصادي حيث تمثل في عدم كفاية الدخل على تغطية حاجات الاسرة، وأخيرًا العامل الثقافي حيث ان الفروق فيي المستوى التعليمي بين الرجل والمرأة من اهم الأسباب الثقافية للعنف، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على محاربة العنف من خلال الاسرة وان يتضمن ذلك المزيد من حملات التوعية التي تعمل على تغيير الثقافة الاجتماعية.

أ النقبي (2017) دراسة بعنوان العنف ضد المرأة في مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة من وجهة نظر النساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية، هدفت الدراسة الى تعرُّف العنف ضد المرأة من وجهة نظر النساء المعنفات، ولتحقيق اهدافها اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام اسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، كذلك تم تطوير استبانة لجمع البيانات تم توزيعها على (400) امرأة معنفة في دور الرعاية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج ابرزها ان المرأة تتعرض لعدة اشكال من العنف منها الجسدي والنفسي والاقتصادي والاجتماعي، وبينت الدراسة ان العنف يترك اثار جسدية نفسية على المرأة بالإضافة الى العزلة وفقدان الرغبة في الحديث مع الاخرين، كما بينت الأثر السلبي للعنف الاجتماعي ضد المرأة فحرمان المرأة من زيارة أهلها، وأقربائها يشكل صدمة نفسية لها، بالإضافة الى مدى تأثير منظومة القيم الاجتماعية على أي قرار قد تتخذه للانفصال أو الطلاق، كما توصلت الدراسة الى عدد من التوصيات كان اهمها توعية النساء بحقوقهن وواجباتهن والتشجيع على اهمية اللجوء الى مراكز الدعم الاجتماعي للمرأة او مراكز الشرطة عند التعرض لاي نوع من انواع العنف.

أجرت سيرجك (Sergek and others, 2019) دراسة بعنوان مستوى اليأس والضيق النفسي لدى النساء المعنفات في مأوى للنساء في تركيا، هدفت

الدراسة الى تحديد مستوى اليأس والضيق النفسي لدى النساء اللواتي تعرضن للعنف المتواجدات في دور الرعاية باعتبار ان العنف يمنع النساء المعنفات من المشاركة في الحياة الاجتماعية ويزيد من خطر الانتحار، شملت العينة (40) مرأة معنفة وتم استخدام استبيان لجمع البيانات، توصلت الدراسة الى عدد من النتائج كان اهمها ان النساء المعنفات يشعرن بالتعاسة واليأس والضيق النفسي الشديد، كما يواجهن مشاكل في صنع واتخاذ القرار، وخرجت بتوصيات ابرزها أنه يجب توفير رعاية فسيولوجية ونفسية افضل للنساء المعنفات.

أجرت (Kornhaber and others, 2021) دراسة بعنوان العنف ضد النساء والفتيات بالحرق الذي يعدُّ شكل خطير للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يهدف الجناة إلى تشويه صورة ضحاياهم أو التسبب في ألم شديد بدلًا من قتلهم، لا يُعرف سوى القليل عن خصائص الإناث اللاتي يتعرضن للعنف بالحرق، لكن كنّ الضحايا في الغالب متزوجات، ولديهن وضع اجتماعي واقتصادي متدني، وتعليم محدود، واعتماد عاطفي ومالي كبير على شركائهم أو أسرهم، كانت إصابات الحروق في الغالب ناجمة عن اللهب أو الحمض، وكانت الدوافع بسبب القضايا العائلية أو النزاعات المالية، واوصت النتائج إلى الحاجة إلى مزيد من البحث لتوفير فهم أوضح للقضايا المعقدة ذات الصلة.

التعقيب على الدراسات السابقة

إنّ اغلب الدراسات السابقة المعنية بالعنف ضد المرأة هي دراسات كمية، أي تبين عدد النساء اللواتي تعرضن للعنف وبلّغن عنه على الرغم من أنّ موضوع العنف بحاجة إلى دراسة نوعية تكشف عن أنماط العنف على نحو على نحو متعمق ومفصل، كما أنّ أغلب الدراسات ركزت على أسباب العنف وآثاره لكن هذه الدراسة ستحاول التركيز على نحو على نحو أكبر على أنماط العنف الواقع على الناجيات من قضايا العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري حيث يتم دراسة حالات فردية، وإجراء المقابلات للحصول على معلومات متعمقة.

كما ترى الدراسة بأن نتائج الدراسة ستساعد المعنين بمعلومات محدثة حول انماط العنف ضد المرأة، وتقديم توصيات قد تساهم في إيجاد حلول للتخفيف من حالات العنف المتزايدة على نحو على نحو مستمر.

أنماط العنف الو اقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي

لقد ازداد اهتمام الأردن في مجال العنف ضد المرأة كاستجابة للاتفاقيات الدولية التي وقّع عليها، وإضافة جهوده إلى الجهود العالمية الرامية إلى الحد من العنف ضد المرأة على مستوى العالم، لكن لا يوجد هناك دراسة شاملة تبين حجم ظاهرة العنف ضد المرأة في الاردن على نحو على نحو دقيق، بسبب تعدد الجهات التي تقدم خدمات الدعم النفسي الاجتماعي للناجيات بالإضافة إلى أنّهُ ليس كل امرأة تتعرض للعنف تلجأ إلى الجهات الرسمية للحصول على المساعدة، لذا من الصعب أن نحدد مدى انتشار ظاهرة العنف في الأردن، ومن انماط العنف:

1. **العنف الاجتماعي (Social Violence):** يشير إلى حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية، ومحاولة الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، مما يؤثر في استقرارها الانفعالي ومكانتها الاجتماعية، ويظهر على شكل حرمان المرأة من العمل أو متابعة التعليم، وحرمانها من زيارة أهلها وأصدقائها وأقربائها، والتدخل في علاقاتها الشخصية، والتدخل في اختيارها للأصدقاء، وعلاقاتها بالجيران، وحرمانها من إبداء الرأي، وعدم اخذ رأيها في قرارات الأسرة، وذلك من أجل الحد من نشاطاتها وعملها وإبقائها ضمن محيط البيت الذي يشكل الخطر الحقيقي عليها. (العواودة، 1998) كما يتضمن حقها في المشاركة في جمعيات المجتمع المدني التي تلبي حاجاتها وتشبع اهتماماتها.

ولوسائل الاعلام دور فعال في زيادة نسبة العنف الاجتماعي ضد المرأة فهي لا تزال تعزز الصورة النمطية والتقليدية الخاصة بالمرأة كونها ربة بيت فقط دون ابراز أهمية دورها في عملية التنمية والمشاركة الفعّالة في بناء المجتمع، بالإضافة إلى تصويرها كالحلقة الأضعف وتعرضها المستمر للعنف والإهانة والتحرش، وخوفها من رد هذا العنف أو التبليغ عنه، أيضًاا تصويرها في الإعلانات كسلعة للترويج والتسويق للمنتجات المادية باختلاف أنواعها، إنّ هذه الممارسات تظهر المرأة كمخلوق أدنى من الرجل، وتعيق عملية الحد من العنف الموجه ضدها.

2. **العنف النفسي (Psychological Violence):** هو العنف الذي ينتج عنه اضطراب في السلوك العقلي أو يسبب ألمًاا نفسيًاا أو عاطفيًاا، مثل: الإهانة، والشتم، والتحقير، والعزل عن الأهل والأصدقاء، والسخرية، والتخويف، والمطالب التعجيزية، أو الحرمان التعسفي للحقوق والحريات. (الإطار الوطني لحماية الاسرة من العنف الأسري، 2016)

إن العنف النفسي يرتبط بالعنف الجسدي، فالمرأة التي تتعرض للعنف الجسدي غالبًاا ما تصاب بعلل نفسية، فهو يضعف تقدير الذات ويجعلها تشكك بقدراتها وافكارها وذكائها، ويقلل من مستوى أدائها في جميع المجالات سواء في مجال الحياة الخاصة داخل الأسرة أو في مجال الحياة العامة في عملها، ويجعلها تشعر بأنها سيئة وقد تواجه مخاطر الاكتئاب واليأس والقلق.

3. **العنف اللفظي (Verbal Violence):** الوسائل اللفظية التي تهدف للحط من قيمة المرأة بإشعارها أنها سيئة، أو شتمها، أو لعنها، أو الصراخ عليها، أو نعتها بألفاظ بذيئة، أو السخرية منها أمام الآخرين، وإبداء عدم الاحترام والتقدير لها، أو تعييرها بصفة فيها أو تعييرها بأهلها مما يزعزع ثقتها بنفسها ويجعلها تشعر بأنها غير مرغوبٌ بها. (رواحنة، 2016) ويعد العنف اللفظي من أخطر أنواع العنف على الصحة النفسية للمرأة، على الرغم من

انه لا يترك آثارًا واضحة، فهو يهدم الثقة بالنفس ويحطم الذات لدى المرأة، فقد يكون هذا العنف بصورة مباشرة أي باستخدام مصطلحات سيئة، أو غير مباشر أي استخدام مصطلحات يكون القصد بها إهانة المرأة.

4. **العنف الجسدي (Physical Violence):** استخدام القوة الجسدية أو التهديد باستخدامها، الذي قد تنتج عنه إصابة جسدية أو أذى جسدي؛ ومن أمثلته الضرب، أو الجرح، أو اللّكم، أو العض، أو الحرق بإلقاء مواد حارقة أو كاوية أو مشوهة، ويشمل أيضًا أي أفعال أخرى قد تلحق الأذى المادي بالجسد. (الإطار الوطني لحماية الاسرة من العنف الأسري، 2016) ويعدُّ هذا العنف من أكثر اشكال العنف وضوحًا لما يتركه من آثار واضحة على جسد المرأة، فهو يشمل استخدام القوة الجسدية بالأيدي، أو الأرجل، أو أداة حادة كالسكين، أو العصا.

5. **العنف الاقتصادي (Economic Violence):** أي سلوك يشكل حرمانًا من الموارد الاقتصادية أو المالية التي هي من حق المرأة بموجب القانون أو حرمانًا من ملكية عقارية، أو منقولة لها فيها مصلحة مادية، أو تصرف بها، أو استيلاء عليها، أو إخفاء الملكية، أو عرقلة استعمالها، أو الحاق الضرر بالملكية، أو تدميرها عندما يكون للمرأة مصلحة مادية فيها. (the protection project, 2010) ويشمل عدم النفقة عليها من قبل الأوصياء أو حرمانها من العمل أو سلب استحقاقاتها المالية الناتجة عن عملها أو منعها من التصرف بها، أو التمييز في الأجور القائم على أساس الجنس في مكان العمل وعدم مراعاة دورها في الإنجاب والإرضاع.

إنّ تعزيز الاستقلال المادي للمرأة من خلال توفير فرص عمل ملائمة لها يعد حق من حقوقها، ويساهم في الحد من العنف الواقع عليها، حيث ورد في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أنّهُ يجب القضاء على عبء الفقر المستمر والمتزايد الواقع على المرأة من خلال إجراء تغييرات في الهياكل الاقتصادية، وضمان تحقيق المساواة في وصول جميع النساء إلى الموارد الإنتاجية والفرص والخدمات العامة. (تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 1995) أي أنّهُ يجب توفير فرص متساوية أمام المرأة كما الرجل في فرص الحصول على عمل وبلوغ مواقع السلطة، والتملك، والاستثمار، كما يشمل حقها بالتصرف في أملاكها، وحقها أيضًا في الحصول على الميراث، من أجل النهوض بها وتمكينها.

6. **العنف الصحي (Health Violence):** ويقصد به حرمان المرأة من الظروف الصحية المناسبة لها، وعدم مراعاة الصحة الإنجابية لها، التي تعني قدرة المرأة على الحمل والإنجاب دون التعرض للأخطار المصاحبة لتقارب الاحمال، عن طريق المراجعات الطبية وأخذ المطاعيم الضرورية، والتغذية الجيدة، والمباعدة بين الاحمال. (العواودة، 1998)

كما نصت حقوق الانسان على أنّ تحكم المرأة بصحتها واختيارها لنمط الحياة الصحي الذي يلائمها هو من أحد حقوقها الأساسية، حيث أنّ ختان الاناث وإجبار المرأة على الحمل أو الإجهاض وحرمانها من العلاج أو إجراء الفحوصات اللازمة ومنعها من تحقيق الرعاية الصحية الأولية أو حصولها على الاستشارة الطبية يعد انتهاكًا لهذا الحق، حيث أنّهُ من حقها متابعة صحتها الجسدية والنفسية ليس فقط في حالة المرض أو الإعاقة، بالإضافة إلى أنّ زواج المرأة وحملها المبكر من الممكن ان يحدا على نحو على نحو كبير من فرص المرأة في التعليم والعمل، مما له انعكاسات سلبية على المرأة نفسها وعلى أسرتها وعلى المجتمع ككل.

7. **العنف الجنسي (Sexual Violence):** العنف الناتج عن نشاط أو سلوك جنسي، بما فيه التحرشات والتعليقات الجنسية والإغواء الجنسي والإكراه عليه. (الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري، 2016) فكما ورد في تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أن حقوق الانسان للمرأة تشمل حقها في أن تتحكم وأن تبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية، وذلك دون اكراه أو تمييز أو عنف. (تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، 1995) ويكون الاتصال الجنسي اعتداءً، عند جعل المرأة تمارس العمل الجنسي دون موافقتها، ومحاولة الجماع أو إكماله مع امرأة مريضة أو معوقة أو تحت ضغط أو تحت تأثير المشروبات الكحولية أو مخدرات أخرى.(Saltzman and others, 2002)

ويكون عنف الزوج الجنسي ضد زوجته بإجبارها على المعاشرة الجنسية، دون مراعاة الوضع النفسي أو الصحي لها، ولجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته، ومن أشكال العنف الجنسي أيضًا سوء معاملة الزوجة جنسيًا، وعدم مراعاة رغبتها الجنسية، واستخدام الطرق والأساليب المنحرفة الخارجة عن قواعد الخلق في اتصاله الجنسي بزوجته، وذم اسلوبها الجنسي لإذلالها وتحقير شأنها، ولومها على عجزه أو تدني قدرته الجنسية. (العواودة، 1998) كما يشمل العنف الجنسي أيضًا هجر الزوجة لإلحاق الضرر بها.

8. **العنف القانوني (Legal Violence):** هو العنف الموجه للمرأة من قبل الدولة من خلال قوانينها وسياساتها، إمّا بسبب وجود سياسات تديم التمييز بين الجنسين، أو وجود سياسات ايجابية لكنها تفتقر إلى التطبيق الفعلي، أو يكون هذا العنف من المسؤولين عن تطبيق تلك القوانين، سواء كانت سلطة تشريعية أو تنفيذية أو قضائية، مما يمكن مرتكبي هذا العنف من الإفلات بأفعالهم.

ومن هذه القوانين في ما يتعلق بالقضاء غالبًا ما تعاني المرأة صعوبة في تقديم دعوة قانونية إمّا بسبب طول فترة التقاضي في المحاكم وجهلها بحقوقها الدستورية، أو بسبب عدم قدرتها المالية، لذا يجب الزامية توفير المساعدة القانونية للنساء غير المقتدرات في جميع الحالات، وتوفير الايواء وخدمات التأهيل والدعم النفسي والعلاج لضحايا الجريمة وفق نص قانوني محدد لهذه الغاية، حتى يتم تخفيف آثارها النفسية والجسدية التي تلازم الضحية طيلة حياتها وتعيق اندماجها في المجتمع.

النظريات المفسرة للعنف المبني على النّوع الاجتماعي

الاتجاه النسوي الليبرالي (Liberal Feminisms):

يعد الاتجاه النسوي امتدادًاا لظهور الفكر النسوي في الخطاب النظري والفلسفي في سبعينات القرن الماضي عملت النظرية النسوية على محاولة مناقشة قضية عدم المساواة بين الجنسين وما تشتمل عليه من قضايا فرعية كالتمييز والقمع الناتج عن سيادة النظام الأبوي والقولبة والتنميط المجتمعي للأدوار على أساس الجنس. (Motta, 2011) (المشار إليه في طلب، 2017)

فانتقدت هذه النظرية التفاوتات القائمة على الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة، وتدحض الاختلافات القائمة على الجنس بين الرجل والمرأة مؤكدة على أنّ الترويج لتلك الاختلافات هو ما ينتج التفاوتات الاجتماعية في ما بينهما ويساعد على القبول المجتمعي لها، ومن منطلق رفض هذه النظرية اعتماد الفروق الجنسية بين الرجل والمرأة فإنّها تدعو إلى التخلص من كافة أشكال التمييز الاجتماعي بين الرجل والمرأة و على نحو على نحو خاص في مجالي التعليم والعمل، وتكمن الأهمية التي حققتها النظرية في أنّها لفتت الأنظار على نحو على نحو علمي إلى حقيقة الفروق التي يفرضها المجتمع على المرأة بالرغم ما تقوم به من جهود تتساوى مع ما يقوم به الرجل إن لم تكن تتفوق عليه، ووفقًاا (لكامبل وواسكو Cambell and Wasco) فإن النسوية الليبرالية قد دافعت عن حقوق المرأة من داخل النظام ذاته من خلال دعواتها المختلفة مثل التشريع للمساواة بين الجنسين والمساواة في الأجور وفرص العمل المتاحة، فإنها سعت إلى تغيير البنية القانونية للمجتمع مع البقاء عليه والحرص على مؤسساته. (عبدالعظيم، 2014)

كما يذهب أنصار الاتجاه النسوي الليبرالي إلى الاعتقاد بسيطرة الجندرية على المؤسسات بما فيها مؤسسة الاسرة التي لم تقف عند حد التمييز التعليمي والسياسي والقانوني ضد المرأة، بل تعدت ذلك إلى التفرقة الاجتماعية بين الرجال والنساء على أساس الجنس، فهي تنظر إلى النظام الأبوي على أنّهُ يمثل شكل من أشكال السلطة التي تؤسس للتفرقة بين الجنسين على غرار التفرقة العرقية والطبقية في المجتمع العام. (Motta, 2011) (المشار إليه في طلب، 2017)

فمن خلال التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النّوع، يتم تحديد الأنماط التقليدية لبنية الأسرة الذكورة والانوثة، ومن ثم يتم تنشئة الفتيات والنساء على التحلي بالصبر والسلبية، والاعتماد على الغير، والطاعة، وهكذا يتركز دور الانثى حول الوظائف التي تعكس مثل هذه الصفات سواء داخل الاسرة حيث تتمثل في نطاق الأعمال المنزلية، أو في سوق العمل حيث تمارس المرأة اعمالًاا محددة تبعًاا للنوع مثل الأعمال المكتبية والخدمية، وفي الجانب الآخر تتم تنشئة الأولاد والرجال على الثقة بالنفس، والاستقلالية، والمسؤولية، والتنافس، والعدوانية، وأيضًاا يعكس دور هذه السمات فهو كرجل يحظى بالتشجيع ليثبت ذاته وشخصيته في المجال العملي، وتبعًاا لذلك وبسبب التأكيد على المساواة والتنشئة الاجتماعية، نادى أنصار هذا الاتجاه بسياسات تتيح للمرأة فرصة مساوية مثل تعديل حقوق المساواة والتنشئة الاجتماعية للجنسين. (فهمي، 2012)

حيث اتفقت الدراسة مع هذا الاتجاه النظري حيث تبين أنّ أحد أسباب التحيز النّوعي ضد المرأة هو التنشئة الاجتماعية القائمة على أساس النّوع، حيث تعدُّ التنشئة الاجتماعيّة الجندريّة أحد الأسباب الرئيسية للعنف ضد المرأة فتتلقى الأنثى في مرحلة الطفولة تنشئة اجتماعية تختلف عن تنشئة الذكر، حيث يتم تنشئتها بطريقة تعزز ضعفها، بينما يتم تنشئة الذكر على القوة وتحمل المسؤولية، مما يقلل من ثقتها بقدراتها وامكانياتها ويترك آثارًاا سلبية على حياتها في المستقبل، فهي ستقبل بالعنف الموجّه ضدها ولن تراه سوى تصرف طبيعي وامرًاا عاديًاا تم تنشئتها عليه، وفي مجال التعليم يتم التمييز بتفضيل تعليم الذكر وتشجيعه على الدراسة ومتابعة التعليم أكثر من الأنثى، ويتم ممارسة العنف بصورة أخرى على الانثى من أسرتها بتزويجها في سن مبكر قبل وصولها للسن القانوني وقبل اكمال تعليمها للتخفيف من نفقات الاسرة أو للحصول على دخل إضافي من زوجها، وما يترتب على هذا الزواج من آثار سلبية على صحتها الجسدية والنفسية.

منهج الدراسة

استخدمت الباحثة في الدراسة المنهج الوصفي بإسلوب البحث النّوعي الذي يعد أحد أنواع البحث الاجتماعي، الذي يركز على وصف الظواهر والفهم الاعمق لها ويفترض وجود حقائق اجتماعية يتم بناءها من خلال وجهات نظر الافراد والجماعات المشاركة في البحث، فالبحث النوعي اكثر اهتمامًاا بفهم الظاهرة الاجتماعية من منظور المشاركين انفسهم ويتم من خلال ادوات فعالة مثل الملاحظة المشاركة، والمقابلات المعمقة، والوثائق والسجلات الاولية المرتبة في الموضوع ويكون دور الباحث فيها دورًاا اجتماعيًاا متفاعلًاا، لكنه يعتمد على الذاتية المنضبطة للابتعاد عن التحيز في جمع البيانات وتفسيرها. (قنديلجي، 2012)

مجتمع الدراسة

تم اجراء مسح شامل حيث تكون مجتمع الدراسة من جميع المستضافات في داري الوفاق الأسري التابع لوزارة التنمية الاجتماعية -في محافظتي عمان واربد- مع الأخذ بعين الاعتبار تغير أعدادهن على نحو على نحو يومي، لذا تمت مقابلة (18) مستضافة خلال الفترة من 26\07\2020، إلى 11\10\2020، وكانت خصائصهن على النحو التالي:

الجدول (1): خصائص مجتمع الدراسة

الرقم	المتغير		التكرارات	النسبة المئوية %
1	الحالة الزواجية	عزباء	11	%61.1
		متزوجة	4	%22.2
		مطلقة	3	%16.6
		المجموع	18	%100
2	فئة العمر بالسنوات	(23-14)	12	%66.66
		(33-24)	5	%27.77
		(43-34)	1	%5.55
		المجموع	18	%100
3	مكان الاقامة	مدينة	13	%72.2
		قرية	3	%16.6
		بادية	1	%5.5
		مخيم	1	%5.5
		المجموع	18	%100
4	المستوى التعليمي للناجية	أساسي	9	%50
		ثانوي	7	%38.8
		جامعي	2	%11.1
		المجموع	18	%100
5	مرتكب العنف	الأب	9	%50
		الأخ	5	%27.7
		الزوج	3	%16.6
		المجموع	18	%100
6	المستوى التعليمي لمرتكب العنف	امي	2	%11.1
		أساسي	8	%44.4
		ثانوي	6	%33.3
		جامعي	2	%11.1
		المجموع	18	%100
7	عدد أفراد الاسرة	(3-1)	3	%16.6
		(6-4)	7	%38.8
		(7 فأكثر)	8	%44.4
		المجموع	18	%100
8	الدخل الشهري للأسرة	(اقل من 300)	4	%22.2
		(499-300)	11	%61.1
		(699-500)	3	%16.6
		المجموع	18	%100
9	الحالة العملية للناجية	طالبة	3	%16.6
		عاطلة عن العمل	11	%50
		تعمل بأجر	3	%16.6
		متفرغة للمنزل	3	%16.6
		المجموع	18	%100
10	العمر عند الزواج	(23-14)	7	%100
		المجموع	7	%100

أداة الدراسة

تم تصميم نموذج للمقابلات الفردية، اشتمل النموذج على جزئين:

الجزء الأول: غطى البيانات الأولية عن الناجية واشتمل على الحالة الزوجية، والفئة العمرية، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي للناجية، والمستوى التعليمي لمرتكب العنف، وعدد افراد الأسرة، والدخل الشهري، والحالة العملية، والعمر عند الزواج، وممارس العنف، ونمط العنف الذي تعرضت له، وتكرار العنف.

أمّا **الجزء الثاني:** فقد هدف إلى تعرُّف أنماط العنف الواقع على الناجيات من قضايا العنف المبني على النّوع الاجتماعي.

ونظرًاا إلى أنّ الدراسة استخدمت المنهج النّوعي، لا بد أن تكون أداة جمع البيانات تتلاءم مع المنهج المستخدم، لذا لقد استخدمت الباحثة المقابلة المتعمقة حيث تم إجراء مقابلات متعمقة في دار الوفاق الأسري، التي تهدف إلى تعرُّف حقائق خاصة بسمات العميل الشخصية، الجسمية، الانفعالية، العقلية، الاجتماعية، والعوامل المسببة للموقف الاشكالي والمتعلقة بالسمات الشخصية للعميل، كما تعدُّ وسيلة للوقوف على العوامل البيئية المتعلقة بالأفراد المحيطين والظروف المختلفة المسببة للموقف الاشكالي، كما يمكن من خلالها جمع المعلومات والوصول إلى الحقائق بالإضافة إلى التنفيس الوجداني والتعبير عن المشاعر السلبية، حيث تم إجراء مقابلات متعمقة في دار الوفاق الأسري مع الاخصائيات الاجتماعيات والنفسيات وايضًاا مع الناجيات، وقد تم اختيار المقابلة الفردية بسبب حساسية المشكلة ولإعطاء الناجية الخصوصية للتعبير عن افكارها ومشاعرها بحرية وايضًاا بسبب فردية كل مشكلة من مشكلات الناجيات حيث تم في المقابلات اضافة اي اسئلة تقتضيها المقابلة التي لم ترد في الاسئلة المعدة مسبقًاا وإلغاء عدد من الاسئلة بناءً على طبيعة مشكلة الناجية واجاباتها.

وقد تم الاخذ بعين الاعتبار ما يلي عند إجراء المقابلات:

1- إعداد أسئلة المقابلة مسبقًاا.
2- أخذ الموافقة من الناجيات لإجراء المقابلات وإعطائهن حرية الموافقة أو الرفض.
3- التوضيح للناجيات أهداف الدراسة وأهميتها.
4- التأكيد على سرية المعلومات واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.
5- استخدام التسجيل اليدوي بسبب منع التسجيل الصوتي حسب انظمة دار الوفاق الاسري لاعتبارات خاصة بسرية وخصوصية الناجيات، وقد تم تلخيص الاجابات بعد كل مقابلة لضمان صدق ودقة الاجابات والمعلومات
6- استخدام لغة بسيطة وواضحة ومفهومة للناجيات.
7- الاعتماد على التسجيل اليدوي خلال المقابلات.
8- التدرج في طرح الأسئلة، بدءًاا من الأسئلة العامة والسهلة وغير الحساسة بحيث تم طرح أسئلة العنف الجنسي بعد بناء العلاقة المهنية وتقبّل الناجية للباحثة.
9- تشجيع الناجية على التحدث وعدم الحكم عليها وعلى ظروفها ومشاكلها.
10- جميع الأسماء التي تم ذكرها عند عرض نتائج الدراسة هي أسماء مستعارة حفاظًاا على سرية وخصوصية الناجيات.

التحليل الإحصائي المستخدم بالدراسة

استخدمت الباحثة النمط التحليلي لتحليل البيانات النّوعية التي تم جمعها من الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي بالإضافة إلى الاخصائيات العاملات في الدار من خلال ادوات المقابلة والملاحظة، حيث تم اولًا قراءة المقابلات والملاحظات التي تم جمعها من داخل الدار وتفريغها ثم تم تحديد الآراء والتجارب ذات العلاقة بموضوع الدراسة داخل كل مقابلة من أجل تعرُّف الافكار على نحو على نحو منفصل وواضح وخالي من الغموض، ثم تم فرزها على شكل فئات وكتابة الملاحظات للتأكد من تكرارها او عدم تكرارها لاحقًاا، تاليًا تم تجميع المواقف والآراء المتشابهة تحت موضوع واحد، واخيرًاا تم تفسيرها وتحليلها وربطها في ضوء النظريات والدراسات السابقة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

تهدف الدراسة إلى تعرُّف أنماط العنف المبني على النوع الاجتماعي: دراسة مطبقة على الناجيات المقيمات في دار الوفاق الاسري، وقد توصلت الدراسة الى أنّ هنالك العديد من أنماط العنف الذي تعرضت لها الناجيات، مثل: العنف الجسدي، العنف النفسي، العنف الاقتصادي، العنف الاجتماعي، العنف الصحي، والعنف الجنسي، وسيتم عرضها كما يلي:

1. العنف الاجتماعي الو اقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

بينت المقابلات مع الناجيات أنّ هنالك العديد من صور العنف الاجتماعي الذي تعرضن له، وأنّ معاناتهن تنشأ عن عدم اشباع الحاجات الاجتماعية وقد عبرت إحداهن عن ذلك بالعبارات التالية:

وعد: "كان زوجي محدد علاقاتي، ممنوع اشوف اخواتي وجاراتي، ما بعرف ليش!."

وأضافت "أهل جوزي حرموني من ولادي، اخذوهم مني وما بخلوني اشوفهم، انا بس بدي اجتمع مع أولادي حاسة اننا مشردين هيك."

بالإضافة إلى عدم وجود خصوصية في حياتهن وتدخل المحيطين في الأمور الشخصية، وأيضًاا مواجهتهن للمشاعر السلبية من الاخرين نحوهن بإعتبارهن سبب المشكلات التي يتعرضن لها، وتبين ذلك من خلال العبارات التالية:

تمارا: "تعرضت لضغوطات من الناس بخصوص موضوع الزواج، خاصة اني تركت مرتين، وكل اللي حوالي تجوزوا، وبنات العيلة بعايروني وبتهموني انه انا سبب فسخ العلاقة مرتين." "بضلوا يسألوني ليه لسه ما خطبتي؟"

وأضافت **اية: "أجبرت على الزواج منه" "انا مش حاسسته زلمة" "و انا مش مرتاحة معه وقررت اني بدي اتطلق خلص".**

قد دخلت الناجية في نوبة بكاء عند الحديث عن زوجها والمشاكل التي تعاني منها معه، فهي تصبح عاطفية عند ذكر زوجها أو الطلب منها الحديث عن مشكلتها وتدخل في تفكير تأملي ولحظات من الصمت.

وأضافت **جمانة: "لأنه ابوي وامي مطلقين، ابوي كان يحطنا عند ستي، والكل كان يتدخل بترايتنا، وننضرب من اللي رايح واللي جاي".**

وأضافت **وعد: "مشكلتي بلشت بحكي نسوان وحكي فاضي ما كانت مستاهلة، بس بالاخر صفيت بلا ولادي."**

كما بينت المقابلات أنّ المعنف يعمل على تقييد الناجية والحد من قدرتها على التقدم بشكوى للجهات الرسمية للمطالبة بحقوقها، فقد عبرت احدى الناجيات عن ذلك بقولها:

تمارا "تقدملي واحد و ابوي ما و افق عليه، شاف انه سيء ورفض، ولمن اجيت اشكي عليه صاريقلي انا بزوجك إياه بس ما تشكي علي."

كما تعاني النساء الناجيات من مشكلة في اشباع الحاجات المعرفية وتحقيق الذات وتعمد الرجل منع المرأة من اكمال تعليمها، فقد عبرت احدى الناجيات عن ذلك بقولها:

وعد: "من الفراغ اللي كنت فيه، درست توجيهي لحالي بالدار، ونجحت وجبت معدل منيح، بس جوزي رفض اني اكمل، خاف اصير اعلى منه و اتركه."

بالإضافة إلى سيادة القيم الاجتماعية التي تعزز هيمنة الرجل على المرأة، كسيادة السلطة الذكورية والنظرة الدونية للمرأة، وأيضًاا العنف المرتبط بالجندر:

رغد: "لا هو بدلع الأولاد، بميز مع اخواني الأولاد"

رغد: "بضل يسمعني حكي، انت لازم تتجوزي ومدري شو، عشان ما اضل عنده"

كما عبّرت أخرى بقولها:

ملك: "لمن يجي العريس اللي بعجبني ابوي ما بو افق بحكيلي لانه انا ابوك و انا اللي بختار."

"ما بقدر اختار الشخص اللي بدي اتجوزه، لانه ابوي هو اللي بقرر عني".

كما بينت المقابلات أنّ (10) ناجيات يعانين من التفكك الأسري الذي له العديد من التأثيرات السلبية على حياتها:

سمية: "لمن ابوي وامي تطلقوا، فصلونا انا واختي وحطوا كل وحدة فينا عند عمة من عماتي، و انا كثير بشتاقلها."

"انا لمن طلعوني من المدرسة خسرت صاحباتي وبطل عندي صاحبات فصار عندي وقت فراغ كبير." "صرت اتفرج ع البنات واحكي هما ليه بروحوا على المدرسة و انا لا؟ بشو هما أحسن مني؟"

وأضافت **جمانة: "لأنه ابوي وامي مطلقين، ابوي كان يحطنا عند ستي، والكل كان يتدخل بترايتنا، وننضرب من اللي رايح واللي جاي".**

وبسبب عدم وجود استقلالية مالية لدى الناجيات تضطر غالبيتهن إلى العودة للسكن في منزل الأهل، لعدم وجود خيارات أمامها سوى ذلك، على الرغم من أنّه غير مرحب بها:

أروى: "اضطريت اتجوز عشان وضع اهلي السيء وطلاق امي و ابوي بس طلعت جيزتي أسوأ." "ما حد متقبل اني اسكن معه بعد ما تطلقت" "امي بتضل تقلي روحي اسكني مع ابوك لانه زوجها مش مستحمل اضل عندهم."

عادةً عندما تواجه المرأة العنف داخل أسرتها، فيكون أقرب الحلول لها هو الزواج؛ للهروب من هذه البيئة مهما كانت ظروف هذا الزواج ومستواه، لكنها قد تجد أحيانًاا عنف الزوج اقوى من عنف الأب وتشتد دائرة العنف فتصبح في مواجهته من الأب والزوج والأخ معًاا.

اتضح من خلال المقابلات أنّ المعنفات يُفرض عليهن وضعًاا اجتماعيًاا من قبل الأشخاص الذين يمارسون العنف ضدهن، فهم يقيّدون تحركاتهن

ويحدّدون علاقاتهنّ الاجتماعية، كما يحرموهن من أطفالهن، ويمنعوهن من الاشتراك في المناسبات والنشاطات الاجتماعية والذهاب إلى الجمعيات الموجودة في المجتمع المحلي التي من الممكن أن تروح عنهن، مما يجعلهن يعانين من العزلة والكآبة والحزن، وهكذا يخسرن علاقاتهن الاجتماعية ويفقدن الثقة بالآخرين، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (النقبي، 2017) التي توصلت إلى أنّ حرمان المرأة من زيارة أهلها، وأقربائها يشكل صدمة نفسية لها ويكون مردوده سلبي على العلاقة بينهما، حيث أنّ المرأة غالبًا ما تكون بحاجة الأهل على نحو على نحو أكبر عند حدوث المشاكل بينها وبين الرجل.

بالإضافة إلى أنّ تدخل الآخرين في حياة المرأة الشخصية وحرمانها من حقها في اختيار شريك حياتها أو إجبارها على الزواج دون رضاها مرتبط بالمشاكل الناجمة عن العنف النفسي حيث أنّ تنشئتها القائمة على التبعية للرجل أدى إلى عدم قدرتها على التعبير عن أفكارها بحرية و ضعف قدرتها على اتخاذ القرارات التي تخص حياتها، وعدم احترام لآرائها ورغباتها مرتبطة بالعادات والتقاليد القائمة على التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة حيث يعدُّ الذكر هو المسؤول عن اتخاذ القرارات داخل الأسرة حتى وإن كان شأن يخص المرأة وحدها، مما يجعلها تتعامل بعدائية مع الاشخاص المحيطين بها، واتفقت هذه النتيجة مع النتيجة التي توصل إليها (المجالي، 2011) حيث توصلت إلى أنّ أحد العوامل المسببة للعنف هو تدخل الآخرين في شؤون الأسرة وتأثيرهم على أفرادها، والتفريق بين الذكور والاناث في المعاملة هو من أهم الأسباب الاجتماعية للعنف.

حيث أوضح ايضًا الاتجاه النسوي ان التنشئة الاجتماعيّة الجندريّة تعدُّ أحد الأسباب الرئيسية للعنف ضد المرأة فتتلقى الأنثى في مرحلة الطفولة تنشئة اجتماعية تختلف عن تنشئة الذكر، حيث يتم تنشئتها بطريقة تعزز ضعفها، بينما يتم تنشئة الذكر على القوة وتحمل المسؤولية، مما يقلل من ثقتها بقدراتها وامكانياتها ويترك آثارًا سلبية على حياتها في المستقبل، فهي ستقبل بالعنف الموجّه ضدها ولن تراه سوى تصرف طبيعي وامرًا عاديًا تم تنشئتها عليه، ويتم ممارسة العنف بصورة أخرى على الانثى من أسرتها بتزويجها في سن مبكر قبل وصولها للسن القانوني وقبل اكمال تعليمها للتخفيف من نفقات الاسرة أو للحصول على دخل إضافي من زوجها، وما يترتب على هذا الزواج من آثار سلبية على صحتها الجسدية والنفسية.

2. العنف النفسي الو اقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

بينت الدراسة أنّ العنف النفسي هو أكثر أنواع العنف انتشارًا بين الناجيات، فقد عبرن الناجيات من خلال المقابلات عن العنف النفسي الذي تعرضن له، بالعبارات التالية:

أمل: "بضل يسب عليّ وعلى أهلي".

رهف: "لما امي و ابوي تركوا، كانوا اهل ابوي يضلوا يتخوتوا علي لأني سمرة، وبشبه امي، ويضلوا يحكولي (بيتنجانة) على عكس اختي كانوا يحبوها لأنها بتشبه ابوي".

واضافت: "خلوني البس الحجاب غصبن عني، انا أحلى بدون حجاب".

أبرار: "جوزي بضل عند ضرتي، هي بشو أحسن مني؟" "ما بعدل بينا، بميزبينا، بروح عليها اكثر مني، ما بصرف علي"

بشرى: "دايمًاا بشك فيا وفي تصرفاتي وبقلي انت وحدة داشرة بدك حد يضبك."

كما أثر العنف النفسي الذي تعرضن له الناجيات عليهن بحيث اصبحن يفضلن العزلة والانطواء وفقدن الرغبة بالجلوس والرغبة في الحديث مع الاخرين فقد عبّرت إحداهن عن ذلك بقولها:

رهف: " بحب اضل قاعدة لحالي".

واضافت **وعد: "الوحدة هي سبب كل مشاكلي".**

بالإضافة إلى ان المقابلات بينت معاناة بعضهن من مشكلات تتعلق بالكوابيس والأحلام المزعجة، فقد عبّرن عن ذلك بالعبارات التالية:

سمية: " بحلم بمرت ابوي، انا ما بشوف شكلها بس بكون عارفة انها هي، لأنها كانت تضربني انا واختي واحنا صغار".

رغد: "كنت دايمًاا بسمع أصوات بتحكيلي لازم أهرب".

أبرار: "بالليل بضل صاحية وما بعرف انام".

واضافت **وعد: "كنت احلم بإخو اني ونسوان اخو اني انهم بهجموا علي"**

كما بينت المقابلات أنّ هنالك (5) محاولات انتحار وايذاء للذات بين الناجيات نتيجة الضغط الذي تعرضن له الناجيات، وقد عبرت إحداهن عن ذلك بالعبارة التالية:

تمارا: "مرة اخدت شريطين من دوا الصرع" "مرة حاولت اخنق حالي بإيشارب".

بالإضافة إلى أنّ أحد الناجيات قررت الاستعانة بالطب النفسي بسبب عدم قدرتها على التكيف الاجتماعي مع محيطها:

وعد: "مرة راجعت دكتورنفسي، صرت أحسن، صرت اشوف الأمورمن جهة ثانية، كنت بالأول ما احكي لحدا، بعدين بطل يهمني، لأنه عنجد حسيت حالي صرت أحسن" "كنت قبل ما اروح عنده أحب اقعد لحالي، هلأ لأ، تحسنت علاقتي مع الناس وصرت اعرف كيف اتعامل معهم، بس

الوضع حولي ما ساعدني كثير"

كما أكدت غالبية الناجيات أنّهن يعانين من اضطرابات في صحتهنّ النفسية فأصبحن يعانين من التوتر والتردد عند اتخاذ القرارات بالإضافة إلى الخوف من المستقبل والخوف من الفشل نتيجة الخبرات المؤلمة التي مررن بها:

وعد: "كل ما اخذ قرار اتراجع عنه، انا كثير بخاف، بخاف شو ممكن يصير في المستقبل إذا اتخذت قرار غلط" "تجاربي الفاشلة في الزواج الأول والثاني، وطلاق امي و ابوي عملت عندي خوف"

كما بينت المقابلات أنّ المرأة المعنفة يقل مستوى ثقتها بنفسها ويتدنى لديها مستوى تقدير الذات نتيجة العنف الذي تتعرض له وتشعر بأنه غير مرغوب بها، وتحاول بشتى الطرق كي تزيد من ثقتها بنفسها وشعورها أنّها لا تزال مرغوبة من قبل الآخرين، وقد بينت المقابلات الاستخدام الخاطئ لوسائل التواصل الاجتماعي والاتصال مع أشخاص من خلالها على نحو على نحو أثر سلبًاا على حياتها، وقد عبر بعضهنّ عن ذلك بالعبارات التالية:

ابرار: "تعرفت عليه ع الفيسبوك وحسيت إني عجبته" "انا كثير ندمانة اني هربت معه" "انا السبب بكل اللي صار"

وأضافت أروى: "تعرفت عليه على الفيسبوك وعجبني" "أهلي رفضوه بس ضليت متمسكة فيه" "حملت منه وقررت اني احتفظ بالجنين"

توصلت الدراسة إلى أنّ العنف النفسي هو أكثر أنواع العنف المبني على النّوع الاجتماعي شيوعًاا بين الناجيات، حيث بلغ عدد من تعرضن لعنف نفسي (18) ناجية، وقد كانت أشكال هذا العنف بالسب والشتم، والسخرية والاستهزاء، والتمييز في المعاملة، إساءة الظن والشك في التصرفات، ويعود ذلك إلى الثقافة والأعراف المتبعة التي تبني العلاقة الأسرية على نحو على نحو خاطئ، ويفسر تكرار العنف النفسي بأن هذا العنف يمارس على نطاق واسع، ويشير إلى عدم وجود قوانين وسياسات رادعة لمنع حدوثه، فهو يعدُّ خفيًّا نوعًاا ما، ولا يمكن الاستدلال عليه إلا إذا طلبت الناجية المساعدة من المعنيين، واتفقت نتائج الدراسة مع دراسة (الطاهر، 2006) التي جاء فيها العنف النفسي بالمرتبة الأولى كالعنف الأكثر تكرارًاا بين عينة الدراسة، كما اتفقت مع دراسة (Sergek and others, 2019) حيث توصلت الدراسة الى ان النساء المعنفات يشعرن بالتعاسة واليأس والضيق النفسي الشديد، كما يواجهن مشاكل في صنع واتخاذ القرار، لكن اختلفت النتائج مع دراسة (المجالي، 2011) التي وضحت نتائج دراسته بأن العنف الاجتماعي هو أكثر أنواع العنف انتشارًاا، يليه العنف الاقتصادي.

3. العنف الجسدي الو اقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

عند سؤال الناجيات عن العنف الجسدي الذي تعرضن له كانت إجابة (100%) منهن أنهنّ تأثرن بتبعات هذا العنف من رضوض وكدمات، وجروح خطيرة، وكسور في مناطق الجسم المختلفة، ومنهن من عانت من الآم مزمنة كالصداع الدائم، حيث عبرت معظم النساء اللواتي تمت مقابلتهن عن ذلك من خلال بعض العبارات:

أمل: "زوجي بآخر مشكلة بينا خنقني، ودفشني من الشباك واجري انكسرت".

رغد: " مره ربطني وضربني"

روان: "أخوي طعني (3) طعنات عشان تركت خطيبي وهو شك إنه أنا بحب واحد تاني".

جمانة: "أنا أخذت مسدس أبوي وطخيت حالي بكتفي، لإني سمعتهم بحكوا إنهم رح يطخوني، وقلتلهم هيني ريحتكم من طختي".

نور: "أبوي بتهاوش مع الناس اللي برة وبيجي بفش فينا، بكسر البيت، بصرخ، بتهاوش معي، وأي اشي قدامه برميه علي، وعلى امي كمان، بس مش قدي".

كما عبرن عن شعورهن بأن حياتهن غير آمنة مع المعنف وشعورهن بالقلق والتهديد على حياتهن، بحيث يمكن أن يتعرضن للعنف في أي لحظة، بالعبارات التالية:

أروى: " كانت مرت أبوي تحرضه علي وكان يسمعلها ويضربني".

بشرى: "إذا رنلي وما رديت بروح بضربني".

رغد: " فتح عيونه وعملي هيك (بدي ادبحك)"

تلا العنف النفسي العنف الجسدي فقد بلغ عدد من تعرضن لعنف جسدي (7) ناجيات، أمّا من تعرضن لعنف جسدي ونفسي معًاا (7) ناجيات حيث أنّ العنف الجسدي يرافق بعنف نفسي تشعر فيه الناجية بإحساس بالدونية وعدم تقدير للذات، وقد كانت أشكال هذا العنف بالطعن بأداة حادة، كسور، جروح خطيرة، رضوض وكدمات، آلام مزمنة، الضرب، القذف بأدوات مختلفة، والخنق، ويفسر مجيء العنف الجسدي بالمرتبة التالية ذلك بأن العنف النفسي يعدُّ وسيلة التفريغ الأولى التي يبدأ بها المعنف دائرة العنف فقد يبدأ بالشتم والتهديد والاهانة ثم يبدأ بالتنفيس عن غضبه بطرق أخرى، بالإضافة إلى وعي المعنف للآثار الواضحة التي قد يتركها العنف الجسدي على الناجية، التي يمكن من خلالها أن يتعرض للمساءلة القانونية عند ذهاب الناجية إلى المستشفى، لذا يلجأ إلى استخدام العنف الذي لا يترك آثارًا واضحة، اتفقت النتيجة مع دراسة (Kornhaber and others, 2021) حيث بينت الى ان المعنفين يهدفون إلى تشويه صورة ضحاياهم أو التسبب في ألم شديد بدلًا من قتلهم.

4. العنف الاقتصادي الو اقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

إن عدم وجود الاستقلال المالي للناجية أدى إلى اعتمادهن على نحو على نحو كامل على المعنف، ولقد عبرت بعض الناجيات خلال المقابلات عن تحملهن العنف نتيجة الحاجات الاقتصادية وعدم وجود مصدر دخل لهن غير أسرهنّ، وقد عبرت إحداهن عن ذلك بقولها:

وعد: "اتهموني بشرفي، على سمعي وبوجودي، بس ما قدرت أرد عليهم، لاني بحاجتهم هما اللي بعطوني اصرف على حالي".

واضافت **رغد: "اضطريت اسرق مصاري من ابوي عشان اهرب"**

كما أنّ أحد صور العنف الاقتصادي التي واجهت الناجيات هو تورطهن بالقروض البنكية لمساعدة أسرهن على تجاوز الصعوبات المالية التي يواجهونها، وقد عبرت إحداهن عن ذلك بالعبارة التالية:

أمل: "اخذت قرض على اسمي من البنك عشانه، اخذهم، و انا اللي صرت اسدد."

بالإضافة إلى إجبارهن على القيام بالمهن غير المشروعة كالتسول:

أمل "اجبرني على التسول، ما بتهمه الوسيلة، المهم اجيب مصاري" "شغل الأولاد معي كمان"

كما بينت المقابلات أن الناجيات العاملات يتعرضن للاعتداء على خصوصيتهن الاقتصادية في ما يتعلق بأُجورهن الشهرية من العمل، ومحاولة عدم امتلاكهن للمال:

أمل: "انا بشتغل بس دايمًاا بوخذ المصاري مني"

بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن البيئة الخارجية، وانتشار فايروس كورونا وأثره في الأسر الأردنية على نحو على نحو عام، وأثره في جوانبها الاقتصادية على نحو على نحو خاص فقد أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، نتيجة إغلاق القطاعات لمواجهة الجائحة، مما أدى إلى فقدان الوظائف وانخفاض الدخل الشهري للأسر بحيث أصبح الدخل غير كافي لتغطية حاجاتها، وقد عبرت احدى الناجيات عن ذلك بقولها:

آية: "هو بطل يشتغل عشان كورونا، واحنا هلأ ساكنين عند أهله، واهلي اللي بصرفوا علي و انا عنده، و انا حاولت اشتغل عشان اساعده، بس ما كملت بشغلي، سكر المحل عشان كورونا."

أمّا في ما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد بينت المقابلات أنّ الناجيات يعانين من عنف اقتصادي تمثل في الإجبار على القيام بمهن غير مشروعة كالتسول، والاجبار على اخذ القروض البنكية، والاعتداء على الخصوصية الاقتصادية في ما يتعلق بأجورهن الشهرية من العمل بحيث لا يكون لها الحرية في التصرف بها او اجبارهن على ترك العمل، وعبرن عن تحملهن العنف نتيجة الحاجات الاقتصادية وعدم وجود مصدر دخل لهن غير أسرهنّ ويزداد هذا العنف شدة في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تعيش فيها، بسبب إمّا عدم عملها أو عدم وجود مورد مالي للاعتماد عليه سوى المعنف، مما يجعلها ضحية سهلة لممارسة العنف، اتفقت هذه النتيجة مع دراسة (Kornhaber and others, 2021) حيث توصلت الى ان الضحايا كنّ في الغالب لديهن وضع اجتماعي واقتصادي متدني، وتعليم محدود، واعتماد عاطفي ومالي كبير على شركائهم أو أسرهم.

بالإضافة إلى المشكلات الناجمة عن البيئة الخارجية، وانتشار فايروس كورونا وأثره في الأسر الأردنية على نحو على نحو عام، وأثره في جوانبها الاقتصادية على نحو على نحو خاص فقد أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة، نتيجة اغلاق القطاعات لمواجهة الجائحة، مما أدى إلى فقدان الوظائف وانخفاض الدخل الشهري للأسر، بحيث أصبح الدخل غير كافي لتغطية حاجاتها، لذا فإن تردي الوضع الاقتصادي؛ ولّد ضغوطات ومشاكل اضافية لهن، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (المجالي، 2011) التي توصلت إلى أنّ عدم كفاية الدخل على تغطية حاجات الأسرة يؤدي إلى ضغوطات يتم تفريغها بالعنف ويمكن تفسير هذه النتيجة باعتبار أنّ الضغوط الحياتية تعمل بمثابة مثيرات خارجية تؤثر في نفسية الفرد التي قد تدفعه إلى السلوك العدواني.

5. العنف الصحي الو اقع على الناجيات من قضايا العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

بينت المقابلات مع الناجيات انهن تعرضن للعنف الصحي، حيث قد تم إجبارهن على القيام بسلوكات خاطئة تهدد صحتهن، وقد عبرت إحداهن عن ذلك بقولها:

امل: "خلاني اتعاطى"

كما أكدت (5) ناجيات أنّهن أصبحن يُدخّن كوسيلة للتفريغ عن العنف الذي يتعرضن له، و(2) ناجية قلن أنّهن أصبحن يشربن الكحوليات، وأكدت غالبيتهن أنّهن يتناولن المهدئات والمسكنات؛ لتسكين الآلام المزمنة كالصداع وآلام المعدة.

تمارا: "تعاطيت مخدرات"

آية: "زاد وزني كثير، تفششت بالأكل"

بالإضافة إلى منع الناجية من الحصول على الرعاية الصحية ومتابعة إجراء الفحوصات الطبية اللازمة، وقد عبرت إحداهن عن ذلك بقولها:

أروى: "اهلي حاولوا يخلوني انزل الجنين اكثر من مرة، ضربوني على بطني، شربوني اعشاب ودوا لدرجة خفت انه الجنين يتشوه." "ما رحت ولا مرة على دكتورة خلال فترة حملي، علشان تفحصني."

تبين من خلال المقابلات ان العنف الصحي أتى على صورة الاجبار على تعاطي المخدرات، المنع من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، والمنع من متابعة إجراء الفحوصات الطبية اللازمة وعدم مراعاة الصحة الإنجابية، وعدم توفر التغذية والظروف الصحية الجيدة للناجية، والاجبار على الإجهاض، وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (الطاهر، 2006) التي توصلت إلى أنّ العنف يترك العديد من الآثار على المرأة منها: تشوهات جسمانية، وآثار للحروق وللجروح، وهزال وضعف عام في بنية الجسم.

6. العنف الجنسي الواقع على الناجيات من قضايا العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

لقد عبرّن الناجيات خلال المقابلات عن اشكال العنف الجنسي الذي تعرضن له بقولهنّ:

رغد: "حسيته بستغل الفرص عشان يلمسني" "مرة طلب ينام معي" "ما بدي احكي ما بحب أتذكر شو صار معي"

وقالت نور: **"ابوي كان يقلي تعي نتحمم مع بعض." "ومرة مسكني بده يدخلني على الغرفة غصبن عني" "آخر مرة مزع أواعيا و انا هربت عند الجيران واجت الشرطة اخدتني من هناك" "صبرت على الضرب بس لمن بلش يتحرش فيا ما قدرت اصبر."**

إنّ أصعب المشكلات التي تواجه الناجية من العنف الجنسي هو تساهل الأهل مع العنف الذي تتعرض له، وعدم تصديقها، مما يجعلها في عرضةٍ مستمرة للعنف، فقد عبّرت بعض الناجيات عن ذلك بقولهن:

رغد: "حكيت لامي ما ساعدتني"

وقالت نور: "قلي انت حلوة تعي ابوسك، ولمن قلت لامي قالت شو يعني ابوك يبوسك؟"

إضافة الى عدم وعي الفتيات بالجوانب الجنسية المختلفة وعدم قدرتهن على التمييز بين السلوكات الصحيحة والسلوكات الخاطئة، وقد عبرت إحداهن عن ذلك بالعبارات التالية:

تمارا: "حكيت عادي يعني يعمل هيك، انا بنام جنب ابوي من و انا صغيرة، بعدين حكيت مش هيك لازم تكون العلاقة بين الاب وبنته." "ما حكيت لحد بس مرة وحدة من بنات العيلة لاحظت وحكت لعمامي"

كما بينت المقابلات أنّ هنالك (2) ناجية قد تعرضن إلى حمل غير مرغوب به ومشكلات في الجهاز التناسلي.

اما العنف الجنسي فكان على شكل تساهل الأهل مع العنف الجنسي الذي تعرضت له الناجية، والتحرش واللمس، والتقبيل، والحديث وطلب تأدية أفعال جنسية غير مقبولة مع الناجية، نزع الملابس والاغتصاب، أمّا المشكلات الناجمة عن العنف الجنسي فقد كانت على شكل مشاكل تتعلق بالجهاز التناسلي، والحمل غير المرغوب به، وتتفق نتيجة الدراسة مع دراسة (الطاهر، 2006) التي توصلت إلى أنّ العنف الجنسي يترك آثارًا وعاهات في المناطق الجنسية.

7. العنف القانوني الواقع على الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي المقيمات في دار الوفاق الأسري

تبين من خلال المقابلات معرفة واطلاع بعض الناجيات على القوانين التي تتعلق بحقوق المرأة، وأنّ وجودهنّ في دار الوفاق ينم عن وعي كبير بحقوقها التي تم منحها لها القانون، وهنالك من النساء من عبرت عن ظلم القانون لها بقولها:

أروى: "بالنهاية صار في حمل، بس اخدوها مني، ما خلوني اشوفها، ما بعرف وين هي، أو كيف بعاملوها!" وأضافت **"هو قلي انه رفع قضية نسب، ليه ما يرجعوها!"**

بكت وتأثرت الناجية عند ذكرها ابنتها وكيف أنها تحمل مصاعب الحمل والولادة وأنّ القانون لم يدعها تراها حتى وأخذها منها، ولا زالت تطالب بأن تراها.

وأضافت أخرى أنّ القانون سيدعمها في حال حصلت على حضانة أطفالها:

وعد: "انا بعرف انه اذا اخذت أولادي الدولة بتقدر تعطيني عشان اعيل نفسي وأعيل أولادي".

كان العنف القانوني هو اقل أنواع العنف انتشارًا فقد تعرضت (1) ناجية لعنف قانوني، حيث أنّ القانون عدّ طفلها أنّه مجهول النسب ورفض تسليمه لأمه بعد إجراء دراسة ثبت فيها أنّها غير قادرة على رعايته من كافة الجوانب لصغر سنها وعدم وجود مورد مالي يمكنها الاعتماد عليه للإنفاق على الطفل، بالإضافة إلى وجود خطورة على حياة الطفل بانتقاله للعيش مع أمه.

ويفسر انخفاض نسبة العنف القانوني بين الناجيات، لوعيهن بوجود أماكن لمساعدتهن في التخلص من العنف الذي يتعرضن له، فلجوؤهنّ إلى إدارة حماية الأسرة أو مراكز الدعم الاجتماعي لمساعدتهن فهو يدل على وعيهن بحقهن في عيش حياة كريمة، إلا أنّه لا يزال هنالك ضعف في تطبيق القوانين الرادعة على مرتكبين العنف، ولا يزال هنالك تساهل مع قضايا العنف ضد المرأة ما لم تصل إلى حد القتل، بالإضافة إلى تعرضهن للتهديد في حال لجوئهن لطلب المساعدة حيث أنّ العادات والتقاليد تحد من قدرة المرأة على اللجوء إلى طلب المساعدة فالخوف من الوصم الاجتماعي يجعلها تخضع لتلك العادات والتقاليد وتفرض عليها تحمل هذا العنف لتجنب الوصم، بالإضافة إلى تحميلها مسؤولية تماسك الأسرة على الرغم من العنف الذي تتعرض له، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (النقبي، 2017) التي توصلت إلى أنّ منظومة القيم الاجتماعية المتعلقة بضرورة المحافظة على كيان

الأسرة وعدم الخروج على العادات والتقاليد المتعلقة بدورها كأنثى، لذا عليها التنازل في سبيل اسعاد الآخرين، بالإضافة إلى أنّ أي قرار بالانفصال أو الطلاق سوف يجلب عليها العار وعلى أسرتها.

ويرى الاتجاه النسوي ان السبب الرئيسي في العنف المبني على النّوع الاجتماعي والتمييز بين الجنسين في ثقافة المجتمع، ووضع أدوار محددة لكل من المرأة والرجل تتسم بقدرة الرجل على التحكم في قراراته وتبعية المرأة له في كافة المجالات، فيكون العنف وسيلة للمحافظة على قوة الرجل وسيطرته على اتخاذ القرارات مما يضعف من قوة المرأة وقدرتها على الوصول إلى الموارد في المجتمع، وما يساعد الرجل على ذلك ضعف أو انعدام القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الانسان وحقوق المرأة في المجتمع، أيضًاا عدم توفر الدراسات الكافية والشاملة حول العنف ضد المرأة في المجتمع التي تساعد في وضع هذه القوانين، لذا هنالك مطالبات من الحقوقيين لتعديل بعض نصوص القوانين التي تعزز التمييز ضد المرأة على أساس النّوع الاجتماعي، ومطالبتهم بالعمل على تفعيل القوانين التي تدعمها.

أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة

ابرز ما توصلت اليه الدراسة هو ان العنف النفسي شكل اعلى نسبة من أنواع العنف الاخرى وكان على صورة شتم وتهديد واهانة والشك في تصرفات الناجية، ايضًاا هنالك (5) محاولات انتحار بينهن، و(4) ناجيات عانين من الكوابيس والأحلام المزعجة، و(1) ناجية قررت الاستعانة بالطب النفسي، كما تبين ان (100%) من اللواتي تعرضن لعنف جسدي عانين من رضوض وكدمات وكسور وجروح خطيرة، اما العنف الاقتصادي تمثل في الإجبار على التسول، والاجبار على اخذ القروض البنكية، والاعتداء على الخصوصية الاقتصادية فيما يتعلق بإجورهن الشهرية من العمل وعبرن عن تحملهن العنف نتيجة الحاجات الاقتصادية وعدم وجود مصدر دخل لهن غير أسرهنّ، فيما تمثل العنف الاجتماعي في تدخل المعنف في الأمور الشخصية وتحديده لعلاقات الناجية الاجتماعية، اما فيما يتعلق بالعنف الصحي فكان على صورة الاجبار على تعاطي المخدرات، ومنع الناجية من الحصول على الرعاية الصحية اللازمة، وقد أسفر العنف الجنسي الذي تعرضن له الناجيات المتمثل في ممارسة العلاقة الزوجية دون موافقة الزوجة عن مشاكل تتعلق بالجهاز التناسلي، والحمل غير المرغوب به، واخيرًاا كان العنف القانوني هو اقل أنواع العنف انتشارًاا فقد تعرضت (1) ناجية الى عنف قانوني.

التوصيات

1. التوعية المجتمعية بحقوق المرأة وأهمية دورها في بناء المجتمع.
2. توعية النساء بحقوقهن الاجتماعية والقانونية، وتشجيعهن على اللجوء إلى المراكز الأمنية أو مراكز الدعم الاجتماعي عند التعرض للعنف.
3. انشاء مراكز لإيواء الناجيات من العنف المبني على النّوع الاجتماعي في مختلف المحافظات.
4. سن وتعديل وتفعيل القوانين والتشريعات التي من شأنها الحد من العنف ضد المرأة، وإيجاد عقوبات رادعة لمن يمارس العنف.
5. تدريب وتأهيل الاخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات على كيفية التعامل مع حالات العنف المبني على النوع الاجتماعي.

المصادر والمراجع

الطاهر، م. (2006)، *مظاهر العنف ضد الزوجات وعلاقته ببعض سمات الشخصية وتقدير الذات وأساليب التعامل معه لدى الزوجات المعنفات في الأردن*، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية، الأردن.

العواودة، أ. (2018)، *اتجاهات الاخصائيين الاجتماعيين نحو حالات العنف القائم على النّوع الاجتماعي*، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 26 (2)، 263-292.

المجالي، ج. (2011)، *عوامل العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الحكومي: دراسة ميدانية في لواء القصر*، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.

النقبي، هـ. (2017)، *العنف ضد المرأة في مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة من وجهة نظر النساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية*، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، الأردن.

حامد، ع. (2012)، *معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية*، دار اسامة للنشر والتوزيع: الاردن.

رواحنة، زليخة، (2016)، الحماية الجنائية للمرأة من العنف اللفظي والنفسي في ضوء قانون 15-19، *مجلة الاجتهاد القضائي*، (13)،277-282.

طلب، ج. (2016)، العنف الأسري ضد المرأة في ضوء نظريات النّوع الاجتماعي: دراسة ميدانية لعينة من السيدات بمحافظة بني سويف، *المجلة العربية لعلم الاجتماع*، (18)، 9-76.

عبدالعظيم، ص. (2014)، النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، *دراسات العلوم الاجتماعية والإنسانية*، 41.
فهمي، م. (2012)، *العنف الأسري*، المكتب الجامعي الحديث: مصر.
قنديلجي، ع. (2012)، *منهجية البحث العلمي*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع: الاردن.
مديرية الامن العام، (2016)، *الإطار الوطني لحماية الاسرة من العنف الأسري*، ط2.
مناد، ل. (2019)، النّوع الاجتماعي: مفهومه، ظهوره ومقارباته، *مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية*، (6).
وزارة التنمية الاجتماعية، (2011)، *منشور الوفاق الأسري*، الاردن.

المراجع الالكترونية

اعلان بيجين، (1995)، تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. من موقع
https://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20A.pdf
صندوق الأمم المتحدة للسكان، (2012)، إدارة برامج العنف القائم على النّوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. من موقع
https://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/GBV%20E-Learning%20Companion%20Guide__ARABIC.pdf
مجموعة الحماية الشاملة، (2015)، إرشادات دمج تدخلات مواجهة العنف المبني على النّوع الاجتماعي في العمل الإنساني. من موقع
https://gbvguidelines.org/
وزارة التنمية الاجتماعية، (2018)، التقرير السنوي، عمان. من موقع
http://www.mosd.gov.jo/UI/Arabic/Upload/Doc/e542c8f5-17e6-4586-a1ae-e6e17d6fbd1d.pdf??

REFERENCES

Hurting, Marie and Kail, Michele and Rouch, Helene. (2002). Sex and gender: on the hierarchy between the sexes.

Saltzman, L., Fanslow, J. L., McMahon, P. M. and Shelley, G. A., (2002). Intimate partner violence surveillance: Uniform definitions and recommended data elements, National Center for Injury Prevention and Control.

The protection project. (2010). The Johns Hopkins University.

Sergek, E. & Zeyneloğlu, S. & Kısa, S. (2019), The Level of Hopelessness and Psychological Distress among Abused Women in A Women's Shelter in Turkey, *Archives of Psychiatric Nursing*, P:30-36. Retrieved from https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S088394171830150X

Kornhaber, R. & Pan, R. and Cleary, M. & Hungerford, C. & Malic, C. (2021), Violence by Burning Against Women and Girls: An Integrative Review, *SAGE Journals*. Retrieved from https://journals.sagepub.com/doi/full/10.1177/15248380211048445